

الحكومة التي تحتاجها الكويت

مع إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية واستقالة الحكومة الحالية ، سيتم تكليف من يراه صاحب السمو الأمير حفظه الله بتشكيل الوزارة ، بعد إجراء المشاورات الدستورية التقليدية المنصوص عليها في المادة 56 من الدستور .

والمكلف بتشكيل الوزارة ملزم بالضرورة بأن يأخذ باعتباره أن الحكومة أولاً وأخيراً هي حكومة صاحب السمو الأمير ، الذي يمارس سلطاته بواسطة وزرائه ، وبالتالي فإن تشكيل مجلس الوزراء يجب أن يأتي متوافقاً مع الرغبة الأميرية ، التي ستعمل تحت رقابة وإشراف سموه .

إن الحاجة اليوم ملحة أكثر من أي وقت مضى لتشكيل حكومة تكون بمستوى التحديات الكبرى التي تواجه البلاد ، وبمستوى الطموحات المنشودة لتحقيق الإصلاح والنهضة بالبلاد وصولاً إلى التنمية الشاملة .

ومن هنا فإن التدقيق في اختيار من سيتم تكليفهم بالعمل الوزاري بات أمراً لا مناص منه ، بما يتطلبه هذه التدقيق من اختيار حكومة منسجمة ببرنامج ورؤية واضحة لمستقبل الكويت ولتحقيق النقلة النوعية التي دعا إليها صاحب السمو الأمير أكثر من مرة ، ولمواجهة قضايا تآكل الاحتياطي وعجز الميزانية وضمان تلبية مطالب المجتمع واحتياجات المواطنين ومواجهة تحديات الأمن الوطني للكويت ومحاربة الفساد والالتزام بسيادة القانون وتطبيقه على الجميع ومراعاة حيادية التعامل مع المواطنين وبناء إدارة فاعلة وتطوير التعليم وإصلاح مناهجه وغير ذلك من المتطلبات التنموية ، التي لم تعد تحتل التأجيل أو الانتظار

كما أنّ الأمر يتطلب حكومة تضم أشخاصاً قادرين على اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه دونما تردد عندما يكون هذا القرار في مصلحة المجتمع والدولة ، ولا يكون مبنياً على مصالح ذاتية ومكاسب آنية .

ولعله لم يعد مقبولاً تحميل المسؤولية لمن أثبتت التجارب عجزه وقصوره ، وهذا لا يعني تغييراً في الوجوه فحسب بل تغييراً في الممارسة الحكومية وفي العقلية وفي أساليب التفكير وطرق التعامل مع التحديات بعيداً عن ردود الأفعال الوقتية والمواقف الشخصية .

إن الوزارة منصب سياسي وليست وظيفة إدارية ، وبالتالي فإن من يتبوأ المقعد الوزاري لا بد أن يكون مسؤولاً عن اتخاذ القرار السياسي ومعنياً برسم السياسات العامة ومتابعة تنفيذها ، وليس الوزير موظفاً تنفيذياً ، فالأعمال التنفيذية لها من يتولاها على مستويات أخرى كوكلاء الوزارات ومساعدتهم والمدراء وما تحتاجه البلاد وزراء يتحملون مسؤولياتهم السياسية ويكون عوناً لا عبثاً .

ولئن كانت هذه هي المواصفات العامة لمن يفترض أن يتم اختياره لتولي مسؤولية الوزارة فإن ما نطرحه نأمل أن يكون في الاعتبار ، ودوماً نقول : ويبقى الخيار لحضرة صاحب السمو الأمير .